نشرة صندوق النقد الدولي

خط الائتمان المرن

بولندا تطلب الحصول من الصندوق على خط ائتمان بقيمة ٢٠,٥ مليار دولار أمريكي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٤ إبريل ٢٠٠٩

- بولندا تطلب الحصول على خط ائتمان وقائي بقيمة ٢٠,٥ مليار دولار أمريكي
- أصبحت بولندا ثاني بلد بعد المكسيك يطلب الاستفادة من التسهيل التمويلي الجديد الذي أنشأه الصندوق
- تحافظ بولندا على سجل أداء قوي على مستوى السياسات الاقتصادية

أصبحت بولندا ثاني بلد يطلب خط الائتمان الجديد الذي يتيحه الصندوق للاقتصادات قوية الأداء بهدف تحصينها من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية

وفي هذا السياق، صرح السيد دونالد توسك، رئيس الوزراء البولندي، في وارسو أن بلاده تود الاستفادة من خط الائتمان الجديد بما يعادل ٢٠,٥ مليار دولار أمريكي في إطار اتفاق وقائي يغطي عاما واحدا.

وسوف ينظر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قريبا في طلب المكسيك الاستفادة من خط ائتمان وقائي بقيمة ٤٧ مليار دولار أمريكي. وقد أنشئ خط الائتمان الجديد كجزء من عملية إصلاح شامل لتسهيلات الصندوق التمويلية أُجريت في شهر مارس الماضي بهدف تعزيز قدرة الصندوق على التحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

بلد قوي الأداء

قوبل تصريح السيد توسك بترحيب مدير عام صندوق النقد الدولي، السيد دومينيك ستراوس-كان، الذي عقب عليه بقوله: "أشعر بسرور بالغ لرد فعل بولندا الإيجابي تجاه الدعوة التي وجهتها للاقتصادات قوية الأداء كي تستخدم هذه الأداة الجديدة لتعزيز الثقة الدولية."

وقال المدير العام إن "بولندا تحافظ على أداء قوي في مجال السياسات الاقتصادية. فأساسيات اقتصادها راسخة وإطار سياساتها الاقتصادية قوي، والسلطات البولندية برهنت على التزامها بالحفاظ على صلابة هذا الأداء. وعلى ذلك فإنني اعتزم التحرك بسرعة لطلب موافقة المجلس التنفيذي على عقد الاتفاق الذي طلبته بولندا للاستفادة من خط الائتمان المرن."

منهج أكثر مرونة

في إطار التدابير المتخذة لإصلاح نظام الإقراض، أعلن الصندوق إنشاء خط الائتمان المرن ليكون أشبه بوثائق التأمين من أجل حماية أصحاب الأداء القوي، لا سيما بين بلدان الأسواق الصاعدة. وتقتصر الاستفادة من خط الائتمان المرن على البلدان المستوفية معايير الأهلية. ولكن الموافقة على الطلب تجيز للبلد المعني أن يسحب من هذا الخط بعد الحصول عليها دون استيفاء أهداف السياسة المحددة، على عكس المعهود في قروض الصندوق.

وكانت مجموعة العشرين للاقتصادات الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة قد اتفقت أثناء اجتماعها في لندن بتاريخ ٢ إبريل الجاري على زيادة موارد الإقراض المتوافرة لدى الصندوق بحيث تصل في نهاية المطاف إلى ٧٥٠ مليار دولار أمريكي، وذلك لزيادة قدرة الصندوق على التصدي للأزمة.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.